أزمة الديمقراطية الداخلية في حركتي فتح وحماس دراسة في أنماط التنظيم وأساليب صنع القرار وطبيعة العلاقات الداخلية

إيهاب يوسف سليمان أبو منديل

الملخص:

هذه الدراسة تبحث في مدى وجود ممارسة ديمقراطية داخل الهياكل التنظيمية لحركتي فتح وحماس، لتقديم صورة وافية لأزمة الحركتين التي لا تقف عند عجز البرامج في الوصول إلى الجمهور، بل تتعداها لتشمل ضعف عام في الهياكل التنظيمية، وعجز واضح في تفجير الطاقات البشرية والفكرية التي تتمتع بها.

Abstract:

This study examines the extent of the practice of democracy in organizational structures of Fatah and Hamas, to provide a thorough picture of two movements crisis, which do not stop at software deficits in access to the public, but goes beyond to include general weakness in regulatory structures, and the deficit is clear in the bombing of the human and intellectual potential.

المقدمة:

بعدما حظيت البرامج السياسية للتنظيمات بكم وافر من النقد والمراجعة مقارنة بتلك التي حظي بها الهيكل التنظيمي وأشكاله، ولما ثبت أن هذه التنظيمات لا ينقصها الخلفية الأيدلوجية فلدى بعضها ما يفوق حاجته، كما لا يعوزها البرنامج، ولكن أكثر ما ينقصها هو الهيكل التنظيمي القوي الذي يمكن أن تستند عليه في الوصول إلى الجماهير.

مشكلة الدراسة:

في ظل الإهمال الواضح لدراسة الديمقراطية داخل التنظيمات السياسية مقارنة بإفراط في دراستها في النظام السياسي الفلسطيني، تحاول هذه الدراسة برؤى موضوعية محايدة بعيدة عن الرؤى الحزبية الضيقة، ومنحازة إلى قيم الديمقراطية والمساواة أن تثير سؤالاً مسكوتاً عنه؛ بسيط ولكنه شديد التعقيد **وهو من يفعل... ماذا... وكيف يفعله في داخل فتح وحماس ؟**.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الاعتبارات الآتية:

- أنها تسعى لرصد وتحليل خصائص وسمات الحركات السياسية الفلسطينية خاصة هياكلها التنظيمية ومدى توافر ديمقراطية داخلية فيها، بعدما تراجعت الفروق الأيديولوجية وتقاربت البرامج السياسية لدرجة أن التمييز بينها لم يعد بالأمر اليسير.
- أن دراسة الديمقراطية الداخلية تمثل مدخلاً جديداً يمكن البناء عليه لحل بعض معضلات التحول الديمقراطي في فلسطين، فهناك من يرى أن إخفاق المحاولات للوصول للديمقراطية مرده غياب دور الأحزاب السياسية وفشلها في بناء تنظيم على أسس ديمقراطية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على الممارسات الديمقراطية الداخلية في الحركات السياسية الفلسطينية عبر رصد جوانبها، وكشف مواطن الخلل فيها، ومحاولة إعطاء الحلول لذلك.
- رصد الأزمة الداخلية التي تعاني منها الحركات السياسية في فلسطين، وتأثيراتها واحتمالات انفجارها من الداخل، وذلك لكونها في تصاعد مستمر وتتفاقم بمرور الزمن.
- توضيح ممكنات أو سبل الحل، وإبراز أهمية ذلك الدور المنوط بهذه الحركات في إحداث التغييرات المطلوبة لتعزيز الحياة الديمقراطية في فلسطين.

وتأمل الدراسة أن تساعد في **توجيه صناع القرار الحزبيين** نحو مزيداً من الديمقراطية والمشاركة والانفتاح على المستوى الداخلي لما لذلك من أثر إيجابي في النهوض بالعمل الحزبي وتطويره خصوصاً وأن معيار نجاح التنظيم يكمن في قدرته على إطلاق طاقات كل عضو فيه عبر مشاركته الفاعلة في إدارة شؤون تنظيمه، وهو جوهر المقصود بديمقراطية التنظيم الحزبي.

كما تأمل من جهة ثانية أن **تقدم مدخلاً جديداً يمكن البناء عليه** لحل بعض معضلات التحول الديمقراطي، حيث أن إخفاق المحاولات للوصول للديمقراطية في **جزءه المهم مرده غياب دور الأحزاب السياسية وفشلها في بناء تنظيم على أسس ديمقراطية.**

منهج الدراسة:

في محاولة لتحقيق التكامل المنهجي للدراسة، فإنها لم تقتصر في تناولها للظاهرة محل الدراسة على منهج واحد، بل سعت إلى استخدام أكثر من منهج وأسلوب، وذلك للإفادة من المناهج المتبعة في استقصاء أبعاد الموضوع ، وعليه

استخدمت الدراسة المدخل التحليلي لدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع بالوصف الدقيق والمعبر عنه كماً وكيفاً والاعتماد على منهج الاستقراء الإستنتاجي الذي يتطلب الوقوف على الحقائق والبيانات والدراسات بأنواعها المتعلقة بإشكالية الدراسة ثم إخضاعها إلى التحليل والتصنيف مع إيجاد العلاقة بينهما ومن خلال الارتكاز على معلومات كافية ودقيقة حصلت عليها الدراسة من البيانات والوثائق الحزبية التي توزع على

نطاق الدراسة:

يمتد النطاق الزمني للمشكلة البحثية وفقاً لما تقتضيه الدراسة بين عامي (١٩٩٣– ٢٠١٢)، حيث شهدت هذه الفترة توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية، وهو الأمر الذي مثل بداية مرحلة جديدة من العمل الحزبي في فلسطين تميزت بالانتقال من العمل السري إلى العمل شبه العلني، وبروز بعض الأصوات التي تطالب بإضفاء قدراً من الديمقراطية على الحياة الحزبية الداخلية وبضرورة محاربة الفساد ومراعاة حقوق الإنسان، فضلاً عن نقد مركزية الفصائل وحال المؤسسات التمثيلية الجامعة، وصولاً إلى توقيع اتفاق القاهرة الذي وقع في يوم ٢٠١٢/٥/٢٠ برعاية مصرية كريمة بين حركتي فتح وحماس. مع العلم أن الدراسة ستحاول مواكبة التطورات الحاصلة بعد هذا التاريخ وصولاً للعام الحالي ٢٠١٦.

أما النطاق المكاني فيشمل المناطق التي وقعت تحت السيطرة الفلسطينية بعد قيام السلطة على جزء من الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تقسيم الدراسة: نحاول مقاربة الموضوع من خلال مؤشرين رئيسيين:
الأول نمط توزيع السلطة والاختصاص، ويتفرع منه عدة مؤشرات فرعية هي: أنماط البناء التنظيمي وطبيعته، طبيعة العضوية، وصنع القرار الحزبي.

أما المؤشر **الثاني** فيتعلق بطبيعة العلاقات بين النخبة الحزبية والقاعدة، ويتضمن مؤشرين فرعيين هما: الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء، والتجنيد السياسي ودوران النخبة.

وتتيح دراسة هذان المؤشران فهم إمكانية وجود تركيز أو توزيع للسلطة، والأساس الذي تقوم عليه العلاقة بين النخبة الحزبية والقاعدة، ومن ثم الحكم إن كان متوافقاً مع الديمقراطية أم العكس.

المؤشر الأول: نمط توزيع السلطة والاختصاص

يتناول هذا المؤشر مدى توزيع وانتشار السلطة بين المستويات التنظيمية أو تركزها في المستوى القيادي أو حلقة ضيقة منه من خلال ثلاث مؤشرات فرعية:

أولا: أنماط البناء التنظيمي

١- البناء التنظيمي من الناحية النظرية

أخذت البنية التنظيمية لحركة فتح شكل البنية التنظيمية للحزب الواحد في الدول الاشتراكية والنامية،فالبناء التنظيمي لفتح يتكون من ثلاث مستويات:[i]

- **المستوى التنظيمي الأعلى**: ويشمل اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، وقيادات الأقاليم والمناطق.
- **أما المستوى التنظيمي الوسيط** فيتكون من المؤتمر العام.
- **والمستوى القاعدي**: ويشمل، المنطقة، الشعبة، الجناح، ثم الخلية.

أما بالنسبة إلى البناء التنظيمي لحماس، ورغم خلو أدبياتها من الإشارة إلى ملامح الهيكل التنظيمي الخاص بها لأسباب أمنية وسياسية حسب أقوال قادتها إلا أن بعض الكتابات أجمعت على **تأثر حماس بصفة عامة بالهيكلية الإخوانية،** وإقامتها لبنائها التنظيمي على وتيرة المسلكية التنظيمية للإخوان، **فالبناء التنظيمي لحماس يتشكل من مستويين رئيسيين:**

- **المستوى التنظيمي الأعلى**: ويتكون من جهازين هما المكتب السياسي وهو بمثابة الجهاز التنفيذي، ومجلس الشورى العام الذي يعد أعلى مرجعية للحركة يمثل فيه الداخل والخارج.
- **أما المستوى التنظيمي القاعدي:** فيشمل وحدات التنظيم المحلي، ويبدأ من المحافظة، فالمنطقة الفرعية، وينتهي في القاعدة بالأسرة، الاسم الإخواني للخلية التنظيمية.

كما يمكن تقسيم الهيكل التنظيمي لحماس حسب المناطق الجغرافية وأماكن النشاط إلى خارج وداخل، وقد أعاد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية لقيادات الداخل مكانتها واعتبارها بعد هيمنة الخارج علي القيادة.

٢- طبيعة البناء التنظيمي

تُوفر فتح وحماس **من الناحية النظرية** جانباً مهماً في توزيع السلطة والاختصاص ضمن هياكلها التنظيمية رغم اختلافها في الأنماط التنظيمية العامة لهذه الهياكل، ففي حين أخذ الهيكل التنظيمي لحركة فتح شكل البنية التنظيمية للحزب الواحد في الدول الاشتراكية والنامية، حيث فصلت شكلياً المستوى القيادي عن القاعدي كلٌ حسب اختصاصه، ويبقى هذا الأخير خاضعاً للمؤتمر، وليس للقيادة المتمخضة عنه، بينما اعتمدت حماس على الشريعة الإسلامية، حيث أعطت هياكلها تسميات إسلامية، مع تفضيل المستوى القيادي عن القاعدة، بحيث حل مجلس الشورى مقام المؤتمر العام.

أما من الناحية الفعلية، فيلاحظ أن المستوى التنظيمي الأعلى للحركتين يتمتع بدرجة عالية من التشابه في طبيعة واختصاص هذا المستوى رغم اختلاف المسميات، أو عدد الأجهزة التي يتكون منها، وهو ما مكن المستوى القيادي عموماً، ومنصب الرئيس بشكل خاص من الهيمنة على السلطة إن لم يكن احتكارها، **وقد ساعد في ذلك العوامل التالية :**

- **أن الحركتين تم بناؤهما من فوق** ولم تستكملا بناءها التنظيمي على المستوى القاعدي إلا في وقت لاحق، الأمر الذي أدى إلى بقاء السلطة المؤثرة في المستوى القيادي وهي خاصية تتميز بها معظم الأحزاب في الدول العربية والنامية، حيث تبنى من فوق إلى تحت، من الأمين العام إلى القاعدة الحزبية، وتبنى الهيئات الحزبية على شاكلة الأمين العام وأمثاله، من هنا يأتي التعطيل شبه الدائم لأية عملية تمثيلية بين القاعدة والقيادة[ii]، وهذا ما يبين اختلاف نمط نشأتها عن مثيلاتها في الغرب، حيث تأسست أولاً وراحت تبحث عن مؤيدين[iii].
- **أدت طبيعة المرحلة التي تعيشها الحركتين باعتبارهما حركتي تحرر** وطني وتحديداً تبني إستراتيجية المقاومة المسلحة للاحتلال وما تقتضيه من اعتماد العمل السري والمركزية والتراتبية الواضحة إلى هيمنة المستوى القيادي على السلطات، والمعروف أن الحالات التي تجتمع فيها السرية والعمل العسكري يصعب تطبيق حياة حزبية ديمقراطية فيها.
- أدى **غموض وسرية اللوائح والنظم الداخلية** إلى عدم المعرفة الدقيقة لطبيعة العلاقة بين المستويات التنظيمية، إضافة إلى دمج للسلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية بحيث تركزت في يد النخبة القيادية، والتي أصبحت تحتكر السلطات وتستخدمها لإقصاء الخصوم إن أرادت.

ثانيا: طبيعة العضوية

١- العضوية من الناحية النظرية

لا يوجد إطار قانوني فعال لتنظيم التنظيمات الفلسطينية ولذلك كان من **الطبيعي أن تطغى أوجه الاختلاف على سواها، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:**

أ- الانتماء واكتساب العضوية

تنص المادة السابعة من النظام الداخلي لفتح على أن العضوية "حق لكل فلسطيني أو عربي تتوفر فيه شروط العضوية ويؤمن بتحرير فلسطين، ويلتزم التزاماً تاماً بالنظام الداخلي للحركة وببرنامجها السياسي وبكافة لوائحها وقراراتها السياسية والتنظيمية، كما أنه يجوز منح العضوية لصديق قرر الالتزام بالحركة ويتم ذلك بقرار من اللجنة المركزية"[iv].

بينما تنص المادة الثالثة من ميثاق حماس على أن البنية الأساسية تتكون من "مسلمين أعطوا ولاءهم لله فعبدوه حق عبادته"، وتضيف نفس المادة أن "هؤلاء عرفوا واجبهم تجاه أنفسهم وأهليهم ووطنهم فاتقوا الله في كل ذلك، ورفعوا راية الجهاد في وجه الطغاة لتخليص البلاد والعباد من دنسهم وأرجاسهم وشرورهم". ولذلك نجد حماس ترحب "بكل مسلم اعتقد عقيدتها، وأخذ بفكرتها، والتزم بمنهجها، وحفظ أسرارها، ورغب أن ينخرط في صفوفها لأداء الواجب، وأجره على الله"[v].والواضح أن الحركتين وبحكم خصوصية الحالة الفلسطينية **تتعديان في عضويتهما شروط المواطنة الفلسطينية** (الجنسية)، لتضم حركة فتح عرباً في صفوفها ويتجلى ذلك في الشعار "فتح فلسطينية المنطلق وعربية القلب والعمق، وتحرير فلسطين واجب قومي"[vi].

الأمر ذاته ينطبق على حماس **ولكن بمنحى آخر**، حيث فتحت باب عضويتها أمام أي مسلم، فهي–كما عرفت نفسها– "جناح من أجنحة الإخوان المسلمين وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي"، يمتد بعدها المكاني "حيثما يتواجد المسلمون الذين يتخذون الإسلام منهج حياة لهم في أي بقعة من بقاع الأرض"[vii].

أما شروط العضوية الأخرى فتتشابه -إلى حد كبير، حيث تشترط كلتاهما **السن الانتخابي، والسمعة الطيبة، وعدم وجود انتماء أو عضوية لحزب آخر، والاستعداد للنضال** في صفوف الحركتين، **وحلف اليمين القانوني** بالالتزام التنظيمي **ويسمى لدى فتح بقسم الإخلاص الفلسطيني، بينما يسمى لدى حماس**

بالبيعة[viii]، ويضاف إلى ذلك **شرط التدين الواضح** كشرط أساسي للانتماء لحماس، **وهذا ما لا تشترطه فتح.**

أما عملية الانخراط نظرياً فتكون غالباً في الهياكل القاعدية وهي الجهة المسئولة عن ذلك، **ومن الناحية الفعلية** يشترط في الحالتين اجتياز فترة تجربة وإعداد لا تقل عن ستة أشهر يستوعب خلالها الفرد المنطلقات الفكرية وتأدية ما يُعهد إليه من مهام وواجبات نضالية، يضاف إليها في حالة حماس بحكم الصبغة الدينية شرط حفظ الفرد بعض سور القرآن الكريم والأحاديث، ودراسة بعض الكتب الدعوية لكبار مفكري الإخوان المسلمين وبعدها يقر الفرد بالالتزام بالبيعة حسبما قرر المؤسس وبهذا يصبح عضواً عاملاً في التنظيم[ix].

ب- طبيعة ومراتب العضوية

تتشابه فتح وحماس في طبيعة العضوية بداخلها، وهذا التشابه لا يعني عدم وجود بعض أوجه الاختلاف، فمفهوم العضوية تشترك فيه الحركتان في كونها تعتبر العضو بأنه كل منتسب أو منخرط يستوفي الشروط المحددة في النظام الداخلي، **لكن مستويات الاختلاف تظهر أساساً في تحديد مراتب متفاوتة للعضوية،** فحركة فتح تحدد مستويين للعضوية تتسلسل من العضو النصير إلى العضو العامل[x]، وكل مستوى يختلف عن الآخر في جانب المفهوم والوظيفة.

بينما تتسلسل العضوية في حركة حماس من النصير أو المنتسب وهو الفرد المرشح للعضوية إلى العضو العامل والمجاهد أحياناً فالنقيب، فالرقيب، وكلٌ له تعريفه ودوره[xi].

ج- الحقوق والواجبات

تتشابه الحقوق والواجبات الواردة في الأنظمة والمواثيق في الحركتين، وتتلخص أهم الواجبات في الالتزام بالنظام الداخلي والقانون الأساسي، واللوائح التنظيمية إضافة إلى دفع الاشتراكات وحفظ أسرار التنظيم، أما أهم الحقوق فيمكن

إجمالها في التساوي في الحقوق بين جميع الأعضاء والمشاركة في اتخاذ القرار الحزبي وضمان التدرج في السلم التنظيمي[xii].

د- استمرار العضوية وانقطاعها

لا يتطرق ميثاق حماس إلى حالات فقد العضوية، وربما يعني ذلك أنه لا خروج منها أي لا سقوط للعضوية فيها، بينما تُحدد فتح في نظامها الداخلي شروط لاستمرار العضوية وفقدانها وهي ترتكز أساساً في الاستمرار في ممارسة النشاط التنظيمي والقيام بالواجبات، وتسديد الاشتراكات الشهرية بشكل مستمر في حال القدرة على ذلك. كما يحدد النظام الداخلي أيضاً حالات فقد العضوية بالانقطاع عن العمل التنظيمي أو عدم تسديد الاشتراك الشهري، أو قرار الفصل نتيجة لمخالفات مسلكية أو سياسية أو تنظيمية تستوجب ذلك[xiii].

٢- خصائص العضوية العملية

لفهم قدرة الحركتين على توفير الإطار الممارساتي المتناسب مع الأطر القانونية الناظمة للعضوية، **نورد ثلاث خصائص تميز طبيعة العضوية في الحركتين**:

أ- تنامى التوغل في الفئات الاجتماعية المختلفة

على خلاف الأحزاب في الدول العربية والنامية التي تعاني عموماً من ضمور عضوي بدرجات مختلفة، وافتقاد إلى التغلغل في فئات المجتمع المختلفة التي تموج بها مجتمعاتها، فإن فتح وحماس وبحكم خصوصية الحالة الفلسطينية وارتباط الانتماء الحزبي أو السياسي فيها بالانتماء الوطني، الأمر الذي دفع بالجماهير في مختلف الفئات التي يموج بها المجتمع الفلسطيني للانتماء للحركتين، وهو ما يفسر إلى حد كبير، التجانس الواسع، في السمات الاجتماعية بين أكثر تنظيمين اتساعاً في الضفة وقطاع غزة؛ فالجمهور المؤيد لكل منهما يتشابه إلى حد كبير من حيث المستوى التعليمي، ومكان السكن (مدينة، قرية، ومخيم)، ومستوى الدخل، كما يتشابهان من حيث التكوين الثقافي العام. الفرق

الأبرز بين التنظيمين تمثل في تأييد أعلى من النساء لحركة حماس، وربما عكس هذا الدور الإغاثي الواسع للحركة في ظل اشتداد البطالة والفقر[xiv]. مما أدى إلى ازدياد حجم العضوية فيها بشكل لافت.

ب- العضوية غير النشطة

تتسم فتح بنوع من الهلامية، فهي ليست حزباً منظماً بالمعنى الدقيق، وإنما تجمعاً واسعاً بغير حصر لعضويته، ورغم أن هلامية التنظيم كانت ميزة جعلت منها وعاءً لغالبية الشعب، إلا أنها كانت نقطة ضعف تحول دون فاعلية حركتها في غير أوقات الانتخابات.

وتظهر هذه الميزة الوجه السلبي لطبيعة العضوية من جهة الإقناع الفكري للأعضاء بأيدلوجية وبرنامج الحركة.

واللافت أن أعداد الأعضاء غير النشيطين في فتح يفوق بكثير أعداد الأعضاء الناشطين، ولعل مواسم الانتخابات تشير لذلك حيث تعاني من اكتظاظ في عمليات الترشيح، إضافة إلى أن أعداد مؤثرة من القواعد تدلي بأصواتها في اتجاهات تتعاكس مع توجهات هيئاتها القيادية.

في المقابل، تعتمد حماس على شريحة مجتمعية متبنية لأيدلوجية واحدة، لكل فرد منهم مهامه الخاصة، وبالتالي فأعداد العضويات غير النشطة محدود عند مقارنته بالعضويات النشطة، وعادة ما تكون هذه العضويات غير النشطة مرتبطة بالتجميد التنظيمي لأسباب تأديبية.

ج- العضوية المتحركة

وتعني ظاهرة انتقال الأعضاء من حركة إلى أخرى، أو الخروج منها والترشح بصفة مستقلة، **نتيجة لعدة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية أهمها؛** ضعف الممارسة الديمقراطية الداخلية، والافتقاد إلى التجربة السياسية للأعضاء أو الضعف الأولي لقيمة ما يحصلون عليه من الحزب، أو نتيجة خيبة الأمل لعدم الحصول على المزايا المألوفة، وغالباً ما يعبر عنها بالنزعة النضالية[xv]، أو عدم

الاقتناع بالإطار الفكري أو البرنامج الحزبي وتعديلاته أو يكون نتيجة الفصل من حزب فيتجهه العضو إلى الحزب الآخر.

وتظهر هذه السمة في الحركتين بنسب مختلفة، وقد أشارت الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦ **إلى وجود تمرد تنظيمي داخل فتح وحماس،** فنسب غير قليلة من مناصري حماس لم يخضعوا لتعليمات قيادتهم وشاركوا في عمليات التصويت. بل إن البعض منهم رشح نفسه لعضوية المجلس.

وفي حركة فتح رشح عدد غير قليل من كوادر وقيادة التنظيم نفسه للمجلس التشريعي كمستقل منافس في ذلك القوائم الرسمية[xvi].

وفي الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦، **ضبطت حماس قوائمها ومرشحيها بينما كررت فتح خطأها** حيث ترشح أعضائها بصورة مستقلة مقابل قوائم فتح الرسمية، وهو ما أدى في رأي المراقبين إلى خسارتها لهذه الانتخابات.

وتعود هذه الظاهرة إلى تدهور الممارسات الديمقراطية الداخلية، وضعف المشاركة الفعلية للأعضاء، وعدم تمتع العضو بحقوقه في الواقع، مقابل تأديته لمهماته وعلى رأس هذه الحقوق الحق في الترشح والتي يغلب عليها الطابع التعييني من قبل القيادات العليا بدل الطابع الاختياري من قبل القواعد التنظيمية.

ثالثا: عملية اتخاذ القرار الحزبي

وفي إطار دراستنا لهذا المؤشر نطرح السؤال التالي: **ما مدى مساهمة البنى الداخلية في الحركتين في عملية اتخاذ القرار؟.**

١- الإطار القانوني لعملية اتخاذ القرار

يحدد النظام الداخلي لفتح الأطر النظامية التي تنظم أسلوب اتخاذ القرار، وكيفية اتخاذه والعمليات المتعلقة بذلك، مثل المناقشة وحق المشاركة وانتخاب الهيئات القيادية، وممارسة القيادة الجماعية، وتقيد الأقلية برأي الأكثرية مع حقها في ممارسة النقد والنقد الذاتي ضمن الأطر التنظيمية[xvii].

وبالنسبة لصناعة القرارات في حركة حماس، **ورغم أنها تلقي بغطاء أسود داكن على هذه العملية وحيثياتها،** لكن الواضح أنها اعتمدت اللامركزية كمبدأ من مبادئ عملها، ويتم بموجبه تقسيم الحركة جغرافياً ووظيفياً إلى عدة أقسام داخل وخارج وسجون. وتؤكد قيادة حماس المشاركة الكاملة للداخل والخارج ومختلف الأجهزة، في صنع السياسات والقرارات الرئيسية، بوصفها ضماناً للحفاظ على الحركة موحدة القيادة والتوجه[xviii]. ويتم اتخاذ القرارات في مجالس الشورى بالمشاورة والتوافق. كما تتم استشارة الكوادر في الأمور المتعلقة بكل منطقة **ولكن رأي الكوادر غير ملزم لقيادة المنطقة،** كما تقوم قيادات الحركة باستشارة باحثين ومعاهد بحثية[xix].

٢- أسلوب اتخاذ القرار

وفي دراستنا للجانب العملي لصناعة القرارات ومدى مشاركة الأطر الحزبية المختلفة في ذلك، نعرض أدوار الثلاث مستويات الأساسية:

أ- الدور المتميز للقادة

يتمتع الرؤساء في الحركتين بنسب مختلفة بمركز متميز يتيح لهم القيام بالدور الرئيس في هذه العملية، والحد من مشاركة المستويات التنظيمية بما فيها المستوى القيادي إذا أردوا. فالنظام الداخلي لفتح ينص على أن الرئيس هو "المسؤول عن رئاسة اجتماعات اللجنة المركزية وإدارة جلساتها والمصادقة على محاضر اجتماعاتها، ومتابعة تنفيذ قراراتها"[xx].

غير أن الواقع يشير إلى أنه يحظى بوزن معنوي هائل في عملية اتخاذ القرار حيث تلعب شخصيته والاحترام الذي يحظى به دوراً محورياً في هذه العملية، **فهو رئيس الدولة والمنظمة والسلطة والحركة،** وتدرك مختلف التيارات على أنه الضامن الفعلي لوحدة الحركة، وهو كذلك المرجع النهائي لأية خلاف داخل الحركة أو الحكومة، وقد أتاح هذا المركز المتميز للرئيس القيام بالدور الرئيسي في هذه العملية، والحد من مشاركة المستويات التنظيمية بما فيها القيادية إذا أراد.

أما في حماس، **فدور الرئيس أقل منه في فتح**، ويرجع ذلك إلى أن دور المؤسسات في حماس أكثر فاعلية وتأثيراً من دور المؤسسات الفتحاوية، عززتها سياسات الاحتلال تجاه الحركة وخاصة الاغتيالات والتي ساهمت في عدم سيطرة أو ديمومة لزعيم واحد، كما تعود فعالية مؤسسات حماس إلى قائدها المؤسس الشيخ أحمد ياسين الذي كان يصر على الطابع الجماعي لآلية اتخاذ القرارات ووجوب التشاور قبل اتخاذها، ومنع احتكاره في يد شخص أو حتى مجموعة أشخاص[xxi].

ويبدو أن حماس نجحت – في مراحلها الأولى– في عدم تسليم قيادتها لفرد واحد، يقول الشيخ أحمد ياسين "لا يوجد لدى حماس فردية"[xxii]، ويستدل على ذلك بالتبادل في المواقع بين رئيس المكتب السياسي الأول موسى أبو مرزوق ونائبه خالد مشعل، وانتقال منصب الزعامة من الشيخ ياسين بعد اغتياله إلى خالد مشعل.

لكن اتضح مؤخراً تعاظم مكانة الرئيس ودوره البارز وسيطرته على الأمور في الحركة وصناعة قرارتها، وندلل على ذلك بالتجديد له للقيادة لدورة خامسة في مخالفة للنظام الداخلي، ولربما يشير ذلك ارتباط التنظيم بشخصية رئيسه.

أما دور المستوى القيادي في عملية صنع القرار الحزبي بالمقارنة بدور الرئيس فيظهر في مقابل دور المؤسسات في صناعة القرار لدى حماس أن صناعة القرارات في فتح يغلب عليها الطابع الشخصاني، **حيث تبرز الهيمنة والنزعة الفردية**، وتخضع القرارات لأشكال التوفيق والمساومات وحتى توزيع المنافع كشكل من أشكال الترضية، وذلك بهدف كسب الدعم والمساندة، وخَلق ذلك شكل من الشللية التي تحسب على هذا الشخص أو ذاك من القيادات[xxiii]، ولذلك نسمع داخل فتح بمجموعة الرئيس عرفات والقدومي وأبو علاء وأبو مازن، ومجموعة دحلان مؤخراً.

يقول الكاتب ماجد الكيالي "اللجنة المركزية لفتح، تعتبر مصدراً لكل السلطات والقرارات، فهي تتحكم بإدارة الأجهزة الحركية وبنية الحركة، من خلال تنصيبها المسؤولين عن الأجهزة، وتقديم الموازنات لهم، وتعيينها للقياديين المحليين، في الأقاليم والمنظمات الشعبية ومؤسسات المنظمة وسفاراتها، وحتى من خلال تسميتها لغالبية أعضاء المؤتمر العام، الذي يتم من خلاله انتخاب أعضاء المجلس الثوري، وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية. وفي هذه الدوائر كلها تبقى اللجنة المركزية مسيطرة على القرار السياسي والتنظيمي والمالي، وكأنها تنتخب ناخبيها.

وقد سبب ذلك أزمة قيادة دائمة الاضطراب، لا يضبط قرارها عمل مؤسسي، بل هي أقرب لمحاكاة نفوذ وإرضاء شخوص ومراكز قوى، كان يمسك بخيوطها الرئيس ياسر عرفات"[xxiv]، وأمسكها بعده الرئيس محمود عباس.

إن عملية صنع القرار داخل فتح اتسمت بالديمقراطية المركزية التي سيطر عليها العامل الفردي أو دور الفرد القائد، وهذه المركزة في القرارات جاءت من التأثر بالنموذج الحزبي في الدول الاشتراكية السابقة، حيث اعتمد النموذج اللينيني القائم على ما يعرف بالمركزية الديمقراطية التي تحولت في الممارسة العملية إلى تغطية للممارسة البيروقراطية ولتغييب قواعد الديمقراطية وفق نظام هرمي تراتبي بيروقراطي يقنن وصول المعلومات بين القاعدة والقيادة والعكس، كما أنه نظام يعمل على تعظيم دور الزعيم أو قائد الحزب وتهميش الفرد عبر ثقافة تجسد الطاعة والامتثال والخضوع، وتنكر لمبدأ احترام الرأي والرأي الآخر[xxv].

أما بخصوص دور القادة في صنع القرارات في حماس، فيقول الدكتور عاطف عدوان القيادي في الحركة، أن "كوادر الحركة في كل المناطق ينتخبون بشكل دوري قيادتهم، وأن جميع القرارات المهمة يشارك في اتخاذها المستوى القيادي، والذي يبدأ من قادة المناطق، انتهاءً بأعضاء مجلس الشورى والمكتب السياسي، أما القرارات المتعلقة بالشؤون التنظيمية والحياتية، فيتم إشراك قاعدة

الحركة فيها **مشدداً على أن رأي القاعدة غير ملزم وهو استشاري فقط"**[xxvi]، ويشير هذا التصريح بوضوح إلى أنه لا دور للقاعدة في صنع القرارات داخل حماس. ويبدو أنها نجحت في الحفاظ على تماسك بنيتها التنظيمية، **عبر صرامة بناءها التنظيمي وسريته، واستخدامها لثقافة السمع والطاعة للقائد أو الشيخ وهو نمط التحكم داخل التنظيم.**

ب- محدودية دور المستويين الوسيط والقاعدي

إذا كانت فتح وحماس تعاني من تركيز السلطة الفعلية في قائداً واحداً أو فئة قليلة محيطه به، فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك على دور الأعضاء فيها، سيما المستويين القاعدي والوسيط. ورغم أن الحركتين تعطي نظرياً دوراً مهماً ومحورياً للمستوى الوسيط والمتمثل في المؤتمر العام لدى فتح، وما يقابله لدى حماس وهو مجلس الشورى العام، **فكلاهما يقومان بانتخاب الرئيس ونوابه ويقومان بانتخاب أعضاء القيادة المركزية، كما يقومان بإقرار البرنامج السياسي**، ولكن يثار تساؤل حول قدرة المؤتمر العام فعلياً على توجيه سياسات الحركتين ورسم أهدافهما.

ج- إضفاء الطابع الديمقراطي الشكلي على القرارات

يتضح من العرض السابق أن الحركتين تمتازان-بنسب مختلفة- بوجود هيمنة واضحة من القادة على عملية اتخاذ القرارات الحزبية الهامة، بالإضافة إلى محدودية مشاركة الأعضاء ضمن المستويات الوسيط والقاعدي، وهي مظاهر مشتركة، لكّنهما تختلفان في سماتها نظراً لاختلاف البناء التنظيمي ومدى تركيز السلطة فيه عملياً، لكن اللافت **حرصهما على إضفاء الطابع الديمقراطي الشكلي** على هذه العملية، سيما القرارات غير المهمة، مثل المساهمة في بعض الأنشطة الحزبية والتنظيمية على المستوى الأوسط والقاعدي، إضافة إلى تغني القادة الحزبيين بالممارسة الديمقراطية الداخلية بقصد تغطية المضمون الحقيقي لمعظم ممارساتهم غير الديمقراطية.

وأدى ذلك إلى العديد من الآثار السلبية التي أدت بدورها إلى **تفاقم أزمة القيادة داخل الحركتين**، حيث أدى ذلك في فتح إلى صراع نفوذ داخل المستوى القيادي بين الرافضين لاستئثار الرئيس بصلاحيات واسعة والرئيس نفسه، أما في حماس فعانت من هيمنة الخارج على الداخل وهو ما أثر على مسار الحياة الداخلية فيها.

المؤشر الثاني: طبيعة العلاقات بين النخبة والأعضاء

أولاً: الأطر الأساسية لمشاركة الأعضاء

تحدد مجموعة الأطر القانونية لدور الأعضاء في المستويات التنظيمية مجموعة الآليات النظامية أو النظرية لحق المشاركة في تجديد القيادة الحزبية، وتجسد ممارسة هذه الأطر في الواقع الأطر العملية أو الواقعية لمدى تمكين هؤلاء الأعضاء من تحقيق ذلك فعلياً، وتوجد جميع هذه الأطر في العادة ضمن المستوى التنظيمي الأوسط الذي تجسده المؤتمرات العامة، في حين هناك أطر غير منتظمة تجسدها الاجتماعات والندوات واللقاءات المتنوعة الأخرى التي يعقدها الحزب[xxvii].

١- الأطر النظامية لمشاركة الأعضاء

تتفق فتح وحماس في معظم الأطر القانونية حول المشاركة الفاعلة لأعضائها، حيث تشتمل أساساً على المؤتمر العام في فتح، ومجلس الشورى العام في حماس الذي يحل مكان المؤتمر العام، إضافة إلى وجود أطر تنظيمية أخرى، كالاجتماعات والندوات واللقاءات، غير أنهما تختلفان في بعض الجوانب الأخرى التي تنظم عملية المشاركة ودور القيادة في هذا المجال.

وقد أقرت فتح ضرورة وجود مندوبين عن الأعضاء من المستوى الوسيط (الأقاليم والمناطق) المنتخبين من القواعد، ويحتل هؤلاء المندوبون **المرتبة الثالثة** من المشاركين في المؤتمر بعد أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري والاستشاري وذلك وفق المادة (١٤) من النظام الداخلي. غير أن هذا

النظام **عاد وقيد نسبة ممثلي الأقاليم والمناطق بلائحة خاصة تقررها اللجنة المركزية حسب الظروف**[xxviii].

أما حماس، فيقوم مجلس الشورى العام بتجديد نفسه، بشكل دوري عبر إجراء انتخابات في المحافظات والمناطق التنظيمية، وتقتصر المشاركة على المجالس الشورية أي المستوى الوسيط **وتحديداً درجتي الرقباء والنقباء، وهو أسلوب نخبوي وليس ديمقراطياً.** يعتمد على تقييد أسلوب الانتخابات والحول دون مشاركة القاعدة.

وفي حين يسمح نظام فتح الداخلي لأي عضو في المؤتمر بالترشح والانتخاب حسب شروط الأقدمية وتبعاً لنوع المنصب المراد التنافس عليه[xxix]، فإن انتخابات حماس **تتم دون ترشيح،** إذ لا قائمة مرشحين معلنة ولا دعاية انتخابية، وإنما ما يشبه الاتفاق بين المؤتمرين على الأشخاص الصالحين لأداء المهام المطلوبة، وتبرر حماس هذا بأنه أسلوب يحول دون تزكية النفس[xxx]، لكن هذا الأسلوب يؤخذ عليه أنه قد يناسب مجموعة تعرف بعضها جيداً ولا يحتاج أعضاؤها إلى ممارسة دعاية انتخابية، وبالتالي فهو غير مناسب للحركة في ظل ازدياد حجم عضويتها الحالي.

٢- الأطر العملية لمشاركة الأعضاء

لا يتوقف مبدأ المشاركة الفعلية للأعضاء على التقيد بالنصوص القانونية التي تؤكدها الوثائق الحزبية والنظم الداخلية، وإنما يتطلب ذلك **توفر ثقافة مشاركة** يجسدها السلوك السياسي الفعلي للقادة والأعضاء[xxxi]. فما **مدى تطابق النص مع الواقع؟، وما مدى توفر هذه الثقافة؟.**

أ- مدى انتظام المؤتمرات العامة

يعد المؤتمر العام في شكله النظري إطاراً مهماً لمشاركة الأعضاء في إدارة الأحزاب السياسية، ووضع سياساتها وتجديد قيادتها الحزبية، ويتجسد ذلك في ضرورة توفر مندوبين يمثلون القاعدة والمستوى الأوسط في فعاليات

وقرارات المؤتمرات، ولذلك فإن تعدد المؤتمرات ودرجة انتظامها فضلاً عن فاعليتها يعد متغير مهم ضمن مؤشر دراسة أنماط التفاعلات في العلاقة بين النخبة والأعضاء.

ورغم تشابه الأنظمة الأساسية فيما تضمنته من مستوى تنظيمي وسيط يتمثل جهازه الرئيس في المؤتمر العام في فتح ومجلس الشورى العام في حالة حماس، **لكن تباينت الحركتين في مدى التزامها بعقد هذا المؤتمر بشكل دوري،** وفيما يتيحه من إمكانات التفاعل بين النخبة الحزبية والأعضاء.

في البدايات، لم يكن هناك مؤتمر عام بالمعنى الحديث، وقد عرفته فتح بعد ثلاثة سنوات عقب تأسيسها، ولكن حماس عرفته بعد عشرين سنة من تأسيسها، ولم يعقد مؤتمرها إلا مرتين حتى الآن، كما يتضح من الجدول رقم(١).

جدول رقم (١)

معدل عقد المؤتمرات العامة

الحركة	سنة التأسيس	عدد المؤتمرات	المعدل العام
فتح	١٩٦٥	(٦)	مؤتمر كل ثمان سنوات
حماس	١٩٨٧	(٢)	مؤتمر كل أربعة عشرة سنة

ويلاحظ من الجدول رقم(١) أن الحركتين لم تحققان انتظاماً كاملاً في دورات انعقاد المؤتمر، حيث عقدت فتح مؤتمرها ست مرات، **أي بمعدل مؤتمر كل ثمان سنوات تقريباً،** في حين عقدت حماس مؤتمرها مرتين، **أي ما معدله مؤتمر كل أربعة عشرة سنة.**

وقد سبق لفتح التي تأسست في عام ١٩٦٥ عقد مؤتمرها ست مرات، أولهما عام ١٩٦٨، وثانيها في العام التالي، والثالث في نهاية عام ١٩٧١، والرابع عام ١٩٨٠، والخامس عام ١٩٨٩، وكان الأخير في العام ٢٠٠٩، بينما كان

الوضع مختلفاً عند حماس، فالحركة انطلقت العام ١٩٨٧، بدور فردي للمؤسس الشيخ أحمد ياسين الذي شكل حوله نخبة أخذت في التأسيس معه، وكانت المشاركة في إدارة الحركة مقصورة على تلك النخبة بحكم ظروف وعوامل داخلية وخارجية. واستمر ذلك حتى العام ٢٠٠٨ حيث عقد المؤتمر الأول، أي بعد ما يقارب من عشرين عاماً من تأسيسها، ثم عقد الثاني في العام ٢٠١٣. غير أن هذا التطور الهام فقد معناه إذ لم يقم على حق القواعد في انتخاب مندوبين لهم في هذه المؤتمرات، لأنه حصر المشاركة في المؤتمر بأعلى درجات العضوية في الحركة، وهو كما أشرنا أسلوب نخبوي وليس ديمقراطي.

وفي الحالتين كان من الطبيعي أن ينعكس عدم انتظام المؤتمرات العامة وتأخيرها على إمكانية إتاحة الفرص لمشاركة الأعضاء وهو مؤشر جزئي يدل على عدم تكريس مبدأ المشاركة.

ب- غياب الدور الفاعل للأعضاء

هذه الخاصية تنطبق في حالتي فتح وحماس، فالاثنتين يغيب فيهما الدور الفاعل للأعضاء **ولكن بطرق مختلفة،** ففي حين أقر نظام فتح الداخلي نظرياً بتمثيل القواعد بنسبة تحددها اللجنة المركزية، **إلا أن الواقع يشير إلى استئثار هذه اللجنة لنفسها بحق تسمية غالبية أعضاء المؤتمر،** بحكم سيطرتها على القرار السياسي والتنظيمي والمالي أي ما معناه أن **اللجنة المركزية تنتخب ناخبيها،** ويثير ذلك موجة من الاحتجاجات والشكاوى التي ترفعها القاعدة والمستويات الوسيطة للتشكيك في شرعية المؤتمر والمندوبين فيه، إضافة إلى الطعن في آليات الترشح والترشيح.

أما في حماس، **فالمؤتمرات مقصورة على الأعضاء العاملين في المراتب التنظيمية** العليا، وبالتالي ليس من حق القواعد انتخاب مندوبين لهم في المؤتمر.

وهكذا يتضح من الناحية الواقعية **عدم ديمقراطية أسلوب تشكيل المؤتمرات،** حيث تعتمد **على التوجيه من أعلى في حالة حركة فتح، والتقييد في حالة حركة حماس.**

وفي حين لا تتوفر بيانات حول مدى ديمقراطية المناقشات داخل هيئة المؤتمر في حماس، تشير البيانات المتوفرة إلى أن **طابع شبه ديمقراطي يميز أداء المؤتمر** من حيث إتاحة حرية المناقشة في فتح، لكن دون مراجعة جريئة وشاملة للانجازات والمكاسب ونقاط القوة، والأخطاء والخطايا والثغرات والنواقص، ونقاط الضعف، ولا لتقييم البرنامج السياسي، ودون تقديم القيادة لكشف حساب عن المرحلة السابقة حول كافة الجوانب السياسية والمالية والتنظيمية، ودون طرح للخطط المستقبلية المراد تحقيقها. أي أن ما يحدث يكون عفوياً وغاضباً وأقرب إلى تصفية الحسابات منه إلى كشف الحساب[xxxii]، ويجرى تبرير ذلك كالعادة بطبيعة المرحلة وصعوبتها.

أما بخصوص مدى مشاركة الأعضاء في تجديد قياداتهم الحزبية فيظهر عدم توفر مبدأ الاختيار السياسي، حيث لا تعدد للفرص المتاحة أمام من يمارس هذا الاختيار ولا انتخاب سري بين مرشحين متعددين، وإنما تصويت علني على قائمة معدة سلفاً[xxxiii]، وهذا ما يُعاب على نمط الممارسة الحزبية لأغلب البلدان العربية والنامية، حيث **بينت التجارب أن القيادات العليا تقوم بتعيين القيادات الدنيا**، دون الأخذ بقاعدة الانتخاب، وحتى أحياناً دون أخذ واستمزاج رأي الحزبي المراد تعيينه فيما إذا كان يريد أن يُصار إلى تعيينه في المراتب القيادية أم لا، أي أن القيادة تعين للحزبي دوره في الحزب[xxxiv].

عموماً، **تتميز الحركتين رغم اختلاف التوجهات السياسية والفكرية، بعدم انتظام المؤتمرات العامة، وبغياب المشاركة الفعلية للأعضاء في المستويات الدنيا**، ويعود ذلك لعدة أسباب هي: عدم معرفة قواعد العمل الديمقراطي وأسسه وحدوده، تفشي ظاهرة الزعامة ودور القادة المركزي المسيطر على كافة النشاطات التنظيمية، تنامي الولاء الحزبي، وقلة التجربة والخبرة في مجال العمل الحزبي.

ثانياً: التجنيد السياسي ودوران النخبة

يعد مبدأ تداول القيادة في أي تنظيم سياسي مبدأً مركزياً مهماً للممارسة الديمقراطية[xxxv]، باعتباره أهم الأركان الأساسية التي تقوم عليها، ويشمل ذلك المناصب القيادية التي لها دور بارز في السياسات واتخاذ القرارات، ومدى تجديد هذه القيادات كأساس لحراك نخبوي فعلي بدون أن يتعرض لتدخل قيادي يوجهه نحو تدعيم فرص مرشحين بعينهم، عن طريق عملية تربيط الانتخابات التي قد تتم بإحكام لتجعل الانتخاب شكلياً وتتيح توقع نتائجه مسبقاً، ففي هذه الحالة يصبح الانتخاب محاولة لاستيفاء الشكل الديمقراطي، لكن دون مضمون ديمقراطي، لا يتحقق إلا عبر التنافس الحر المفتوح[xxxvi].

١. أسلوب التجنيد

أ. أسلوب اختيار الرئيس

ينص النظام الداخلي لفتح على أن الرئيس ينتخب مباشرة من المؤتمر العام، وتنتخب اللجنة المركزية في أول اجتماع لها ومن بين أعضائها نائباً له[xxxvii]. أما النظام الداخلي لحماس فينص على أن الرئيس ونائبيه يتم انتخابهم من قبل مجلس الشورى العام[xxxviii]، ويحدد النظام الداخلي الفترة الزمنية لولاية الرئيس بدورتين انتخابيتين فقط[xxxix]، بينما لم يحدد النظام الداخلي لفتح فترة محددة لولاية رئيسها.

ب. أسلوب اختيار بقية النخبة الحزبية

وفقاً للنظام الداخلي لفتح يتولى المؤتمر العام انتخاب ثمانية عشر عضواً من أعضاء اللجنة المركزية، ويتم استكمال الأربعة الباقون بأسلوب التعيين بتوصية من الرئيس وموافقة ثلثي أعضاء اللجنة المركزية ومصادقة المجلس الثوري. أما في حالة حماس، فيتم انتخاب أعضاء المكتب السياسي من مجلس الشورى العام.

٢. معدل دوران النخبة الحزبية

أ. معدل دوران النخبة العليا

تلتزم فتح وحماس بالنصوص التزاماً شكلياً، حيث لم تكن هذه المناصب موضع تنافس في أي منها، فالرئيس عرفات ترأس الحركة منذ انطلاقتها في العام ١٩٦٥ وحتى وفاته عام ٢٠٠٤، ليحل مكانه الرئيس محمود عباس، ولا زال على رأسها. كما يتضح من الجدول رقم(٣).

جدول رقم (٣)

التداول على منصب الرئيس في فتح

الرئيس	تاريخ تولي المنصب	تاريخ مغادرة المنصب	الأسباب	مدة شغل المنصب
ياسر عرفات	١٩٦٧	٢٠٠٤	الاستشهاد	٣٧ عام
محمود عباس	٢٠٠٤	--	لا زال في منصبه	١٢ عام

ويتضح من الجدول (٣) أن مدة شغل منصب الرئيس في فتح **تتراوح بين سبع وثلاثين عاماً وأثني عشر عاماً**، شغل الأولى الرئيس الراحل ياسر عرفات، أما الثانية فيشغلها الرئيس محمود عباس، أي ما متوسطه العام حوالي أربعة وعشرين عاماً، ويلاحظ أن تغيير المنصب قد **ارتبط بالاستشهاد**.

في المقابل سجلت حماس تغيير في قيادة مكتبها السياسي بين مؤسسه موسى أبو مرزوق وخالد مشعل أثر اعتقال الأول في الولايات المتحدة، ولكن الأخير تم التجديد له مؤخراً لرئاسة المكتب السياسي لدورة خامسة في تجاوز للنظام الداخلي القاضي بعدم جواز التجديد لأكثر من فترتين انتخابيتين. كما يتضح من الجدول رقم(٤).

جدول رقم (٤)

التداول على منصب رئيس المكتب السياسي لحماس

الرئيس	تاريخ تولي المنصب	تاريخ مغادرة المنصب	الأسباب	مدة شغل المنصب
موسى أبو مرزوق	١٩٩٢	١٩٩٥	الاعتقال في الولايات المتحدة	٣ أعوام
خالد مشعل	١٩٩٥	--	لا زال في منصبه	٢١ عاماً

نلاحظ من الجدول رقم(٤) أن مدة شغل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس لمنصبه تتراوح **بين ثلاثة أعوام في حالة مؤسسه موسى أبو مرزوق، وما يقارب واحد وعشرين عاماً في حالة الرئيس الحالي خالد مشعل،** أي ما متوسطه العام حوالي اثني عشر عاماً، ويلاحظ أن تغيير المنصب في هذه الحالة ارتبط **بالاعتقال،** كما يلاحظ تجاوز النظام الداخلي من خلال التجديد للأخير لدورة خامسة، وقد بررت حماس ذلك بأن أمر التنحي عن المنصب "شأناً عاماً تقرر فيه مؤسسات الحركة وليس شأناً شخصياً خالصاً"[xl]، ولذلك تم احتساب الفترات السابقة على أنها فترة واحدة، واعتبار الولاية القادمة الثانية على رأس المكتب[xli].

عموماً، يمكن القول أن الرؤساء في الحركتين استطاعوا المحافظة على مواقعهم، ولم يغادروها إلا لأسباب قاهرة، **الاستشهاد** أو **الاعتقال،** وهذا يؤدي إلى أزمة قيادة، فالمعروف أن طول بقاء القيادات الحزبية في منصبها، يجعل هناك ارتباط وثيق بين الحزب ورئيسه، وهو ما يعرف بظاهرة أحزاب الأشخاص، أو شخصنة السلطة، وينجم عن ذلك أزمة قيادة، فكلما زاد دور شخص معين أو مجموعة من الأشخاص في إنشاء حزب وإدارته كلما ضعفت

إمكانيات التحول الديمقراطي داخله، إضافة على أن ارتباط الأحزاب نفسها بأشخاص تجعلها تعاني من مشاكل كثيرة وكبيرة بعد وفاة المؤسس أو الزعامة التاريخية.

وبالنسبة لمنصب نائب رئيس فتح، فلم يُشغل على مدار حياة الحركة في مخالفة واضحة لنص المادتين(٤٠) و(٤٢)[xlii].

أما منصب نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، فقد شغله خالد مشعل منذ تأسيس المكتب العام ١٩٩٢ وحتى العام ١٩٩٥، حيث انتقل بعدها لرئاسة المكتب السياسي على أثر اعتقال رئيس المكتب السياسي موسى أبو مرزوق، وانتقل أبو مرزوق إلى منصب نائب الرئيس بعد خروجه من السجن، واستمر في منصبه حتى نهاية العام ٢٠١٣، حيث أضيف له منصب النائب الثاني إسماعيل هنية، ليصبح لرئيس المكتب السياسي لحماس نائبين، كما يتضح من الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

التداول على منصب نائب رئيس المكتب السياسي في حماس

نائب الرئيس	تاريخ تولي المنصب	تاريخ مغادرة المنصب	الأسباب	مدة شغل المنصب
خالد مشعل	١٩٩٢	١٩٩٥	انتقل لرئاسة المكتب السياسي	٣ أعوام
موسى أبو مرزوق	١٩٩٦	٢٠١٢	كان الرئيس وانتقل للنيابة بسبب الاعتقال	١٦ عاماً
إسماعيل هنية وموسى أبو مرزوق	٢٠١٣	--	ما زالوا نوابا لرئيس المكتب السياسي	٣عام

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) أن مدة شغل نائب رئيس المكتب السياسي لحماس لمنصبه تتراوح **بين ثلاثة أعوام لمشعل في المرة الأولى وستة عشرة عاماً لأبو مرزوق في المرة الثانية، وثلاثة أعوام في حالة أبو مرزوق وهنية في المرة الثالثة.** أي بمتوسط عام يبلغ أكثر من سبعة أعوام.

ب. معدل دوران النخبة العامة

من الطبيعي أن يكون معدل دوران النخبة العامة أعلى من معدل دوران النخبة العليا **الأضيق نطاقاً، ففي فتح، أعيد تشكيل اللجنة المركزية ست مرات، وقد أتاح ذلك فرصة لارتفاع معدل الدوران على نخبتها العامة المتمثلة في أعضاء لجنتها المركزية. ففي** المؤتمر الثاني الذي عُقد في الزبداني بسوريا في عام ١٩٦٨، انتخب ثلاثة أعضاء للجنة المركزية هم: ياسر عرفات وخليل الوزير، وأبو علي إياد، ثم اختار هؤلاء رابعهم، واختار الأربعة خامسهم، وهكذا حتى أصبحوا تسعة، وفي عام ١٩٧١ استشهد اثنان، فوصل إلى المؤتمر العام الثالث سبعة أعضاء، وجرى انتخاب تسعة أعضاء اختاروا عاشراً لهم في ١٩٧٢، فوصل المؤتمر الرابع عشرة أعضاء حيث انتخبوا كما هم، واختاروا خمسة آخرين بطريق التسلسل، حتى أصبح عدد أعضاء اللجنة المركزية ١٥ عضواً[xliii]. وصل عشرة منهم إلى المؤتمر الخامس حيث انشق اثنان واستشهد ثلاثة، وأصبح عدد أعضاء اللجنة المركزية ستة عشرة عضواً، انتخب عشرة، واختار العشرة الستة الباقون. وحل نبيل شعث وعبد الله الإفرنجي سنة ١٩٩١ مكان صلاح خلف وأبي الهول إثر حادث اغتيالهما. وفي العام ١٩٩٤ انظم زكريا الأغا رئيس اللجنة العليا لفتح في قطاع غزة، وفيصل الحسيني رئيس اللجنة نفسها في الضفة إلى اللجنة المركزية (توفي في الكويت في ٢٠٠١)، ليصبح عدد أعضاء اللجنة المركزية ثمانية عشر عضواً[xliv]. وصل المؤتمر السادس منهم ستة عشر عضواً، حيث توفي الحسيني عام ٢٠٠١، واستشهد الرئيس ياسر عرفات عام ٢٠٠٤، وخاض الانتخابات منهم عشرة أعضاء، فيما اعترض ثلاثة أعضاء على مكان المؤتمر، ولم يتقدموا لترشيح أنفسهم هم: فاروق القدومي ومحمد جهاد،

وهاني الحسن، وعضو آخر وهو صخر حبش لم يتقدم للترشح لأسباب مرضية، وآخر لم يسجل في القوائم وهو السيد زكريا الأغا، أما الأخير فهو الرئيس محمود عباس حيث اتفق على تكريمه بانتخابه بطريقة التزكية وبرفع الأيدي من المؤتمر العام مباشرة، ويوضح الجدول رقم(٦) معدل دوران النخبة العامة لفتح.

جدول رقم (٦)

معدل دوران النخبة العامة لفتح[xlv]

رقم اللجنة المركزية	من _ إلى	إجمالي عدد الأعضاء	الخارجون	النسبة	ملاحظات	الداخلون	النسبة	ملاحظات
الثانية	٦٨ _ ٧١	٩	-	-	-	-	-	-
الثالثة	٧١ _ ٨٠	١٠	٢	%٢٠	٢ استشهاد	٣	%٣٠	٢استبدال +١جديد
الرابعة	٨٠ ـ ٨٩	١٥	صفر	-	-	٥	%٣٣.٣	-
الخامسة	٨٩ـ ٢٠٠٩	١٨	٧	%٣٨.٨	٢ انشقاق ٥ استشهاد	١٠	%٥٥.٥	-
السادسة	٢٠٠٩ حتى الآن	٢٣	١٢	%٥٢.١	٣ استشهاد ٥ خسارة ١ وفاة ٣ انسحاب	١١	%٤٧.٨	-

ويلاحظ من الجدول رقم(٦) أن عدد أعضاء النخبة العامة لفتح على مدار حياتها قد تجاوز خمس وسبعين عضواً، وهو ما يعني **معدلات عالية في الدوران،** لكن ذلك يفقد معناه عند النظر إلى أسبابه وهي في **أغلبها إحلال مكان الشهداء أو المنشقين**.

أما نسبة التجديد في حماس فلا تتوفر بيانات تعين على دراستها نتيجة لسرية هذه الانتخابات وعدم الإعلان عن أسماء المكتب السياسي لأسباب أمنية وسياسية، لكن طبقاً لتصريحات بعض القيادات فإن الحركة تحافظ على نسبة تدوير ٣٠% في أطرها[xlvi].

ومما سبق يمكن ملاحظة أن معدل دوران النخبة العليا في الحركتين **كان ضيقاً ومحدوداً في القيادات العليا(الرؤساء ونوابهم)، ومنخفضاً إلى حد ما في المستويات القيادية الأقل،** وبالتالي فالحركتان تعانيان من جمود وبطئ ميز حركة دوران النخب، وهو ما يشير إلى تحول هذه النخب إلى طوائف مغلقة على نفسها، وعوازل ثابتة تقاوم أي حراك اجتماعي جدي داخلهما.

ورغم أن النخب العليا في الحركتين تتبني من الناحية الشكلية التحول الديمقراطي الداخلي والخارجي، إلا أن بقاءها في مواقعها لفترات طويلة بدون تنافس حقيقي على هذه المواقع يثير الشكوك حول إمكانية التحول الديمقراطي الداخلي، وهو ما يشير إلى نوع من روتينية النخب وفقدان للمصداقية بين المحازبين والأنصار.

خاتمة:

نخلص للقول أن توزيع السلطة والاختصاص في الحركتين -موضع الدراسة- **جاء متمركزاً في يد قيادة مركزية مسيطرة** تتمثل في الرؤساء أو نخبة ضيقة محيطة بهم، وقد ساعد في ذلك أن **أنماط الهياكل التنظيمية لا تجسد الممارسة الديمقراطية واقعياً،** إذ تركزت أغلب السلطات في القمة، إضافة إلى أن طبيعة العضوية لم تقم على أساس ديمقراطي فعلي، فضلاً عن **محدودية مشاركة الأعضاء** في صنع القرار الحزبي مقابل الدور الطاغي للقادة.

من جهة ثانية، يتضح أن **طبيعة العلاقة بين النخب والأعضاء قائمة في معظمها على أساس غير ديمقراطي،** إذ تجسدت في هيمنة القادة على أدوار الأعضاء إضافة إلى سيطرة الأساليب غير الديمقراطية على عملية تدوير النخب الحزبية وضعف في معدل دورانها. وبالتالي بقاء القيادات في مواقعها لفترات طويلة.

وبناء على ما سبق يتضح أن **قطبي الحياة السياسية الفلسطينية تعانيان من مشكلات جوهرية** تقف عائقاً أمام قيام ديمقراطية داخلية فعلية على أرض الواقع.

وبعبارة أخرى، يمكن القول أن آفة الحركتين هي في تنظيماتها أو هياكلها التنظيمية، فهي لا تستطيع تحمل المتطلبات اللازمة لتشكيل حزبي فاعل ومؤثر، ولذلك فهي مدعوة للاستثمار في مختلف الطاقات والإمكانات الحزبية، وذلك لا يتحقق إلا بمشاركة واسعة من الأعضاء على مختلف المستويات وخاصة المستوى القاعدي.

لذا فالدراسة توصي بما يلي:

- **إعادة النظر في البناء التنظيمي القائم،** الذي يكرس هيمنة الرؤساء والقادة على مختلف مناحي الحياة التنظيمية، بحيث يتم بناؤه على **أسس أكثر ديمقراطية** تعتمد على تقسيم عقلاني للسلطة والاختصاص بين المستويات التنظيمية الثلاثة القيادية والوسيطة والقاعدية، وتتجسد فيه مبدأ المشاركة على جميع الصعد سواءً في النشاط التنظيمي أو صناعة القرارات وتجنيد النخب الحزبية بشكل أكثر ديمقراطية، إضافة إلى الاعتماد على الانتخابات الدورية والحرة المفتوحة كطريق وحيدة لاختيار القيادات من القاعدة للقمة، وبدون تدخل النافذين لتوجيه مسارها أو حرفها عن وجهتها.
- **تقييد فترات خدمة القادة في المؤسسات الحزبية،** وذلك من شأنه أن يتيح قدراً من المسائلة المستمرة داخل التنظيم، إضافة إلى ضمان عدم ارتباط التنظيم بقائد أوحد والانعكاسات المترتبة عن ذلك، كما أنه يتيح الفرصة أمام جميع الأعضاء لتقلد المناصب القيادية وتجديد الدماء ومنع التكتلات من الظهور والسيطرة.
- عقد **الدورات والندوات التثقيفية للقادة والأعضاء** على حدٍ سواء لتعريفهم بأهمية الديمقراطية الداخلية وأثرها في تطوير عمل التنظيم وقدرتها على تحسين وتطوير الحياة الداخلية واستقرارها، وزيادة القدرة على أداء المهام بالشكل اللائق والمطلوب.

أخيراً نخلص للقول أن ضعف التطور داخل التنظيمات وغياب نخب سياسية مؤمنة بالديمقراطية هما العاملان الأكثر أهمية في تفسير أزمة التطور الديمقراطي سواء داخل هذه التنظيمات أو في نظام الحكم.

ولذلك تأمل الدراسة أن تقدم كبريات التنظيمات الفلسطينية نموذجاً مشعاً للديمقراطية، سينعكس حتماً على المجتمع ككل، وإذا كانت هذه التنظيمات تراهن على قدرتها الذاتية في التحرير والتغيير، فإمكانها وضع التطوير الداخلي على أجندتها، وهي بذلك، ربحت آلية تسرع من إنجاز التحرر عبر تجميع القوى وترميم العلاقة مع شعبها بالقضاء على الإقصاء والتفرد، وهو في حد ذاته ما يعد هدفاً يستحق التضحية. وعندئذ، تصبح المقاومة ديمقراطية، وتكون المقاومة بها أكثر جدوى وفعالية.

قائمة المراجع:

١. يلاحظ أن النظام الداخلي لفتح أدخل الأقاليم والمناطق ضمن الهيئات القيادية، في حين أنها تشكل المستوى الأوسط عملياً، وتصنف من المستوى القاعدي نظرياً، ويلاحظ أيضاً أنه تم ذكر المنطقة مرة في الهيئات القيادية، وتكرر ذكرها كذلك في الهيئات القاعدية. **انظر:** النظام الداخلي لفتح، المقر من المؤتمر السادس المنعقد في بيت لحم من ٤-٢٠٠٩/٨/١١، ص١٨-٢٦.
٢. علي خليفة الكواري (وآخرون)، حوار من أجل الديمقراطية، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦)، ص٥٩.
٣. عمر هاشم ربيع (وآخرون)، الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص٧.
٤. المادة (7)، النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص٥.
٥. المادة (3)، ميثاق حماس الصادر في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨، ص٦.
٦. البرنامج السياسي لفتح، المقر من المؤتمر العام السادس، بيت لحم ٢٠٠٩/٨/٨ ، ص١٠.
٧. المادة (2) والمادة (3)، ميثاق حماس، مرجع سابق، ص٥-٦.
٨. **للرجوع للنص الحرفي للقسم في فتح**، انظر: المادة (٩)، النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص٦. وللتعرف على النص الحرفي **للبيعة لدى حماس، انظر:** يوسف رزقة، الرؤية السياسية لحماس، في: محسن محمد صالح (محرر)، حركة المقاومة الإسلامية حماس: دراسات في الفكر والتجربة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014) ص75. نقلاً عن المادة (11)، النظام الداخلي لحركة حماس.
٩. **انظر:** المادة (٨)، النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص٥. **وانظر أيضاً:** عبد السلام الحايك، تجربة حركة حماس: وعد بالتحرير أم استمرار للأزمة، بدون دار نشر، صدرت الطبعة الأولى ٢٠٠٣، وتحديث ٢٠٠٨ ، ص ٤٥-٤٦.
١٠. المادة(8)، النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص٥.
١١. عبد السلام الحايك، تجربة حركة حماس، مرجع سابق، ص٤٤.
١٢. **انظر:** المادة (١١) والمادة (١٢)، من النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص٦-٧. **وانظر أيضاً**: المادة (٤)، ميثاق حماس، مرجع سابق، ص٦.

١٣. المادة (١٣)، النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص٧.
انظر: جميل هلال، التنظيمات والأحزاب الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، مرجع سابق، ص ٩١-٩٢.

١٤. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٣٩٦-٣٩٨.
١٥. جميل هلال، النظام السياسي بعد أوسلو، (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية "مواطن"، ١٩٩٨)، ص٢٠٢.
١٦. **انظر:** النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص٢. **انظر أيضاً**: المادة (٣)، النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص٣.
١٧. عبد الستار قاسم وأسامة أبو ارشيد، مدخل إلى حركة حماس، في: جواد الحمد وإياد البرغوثي، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط ، ط٤، ٢٠١٠)، ص٤٧.
١٨. خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة،(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1997)، ص٥٨.
١٩. المادة (٤١)، النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص١٥.
٢٠. خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص ٦٠.
٢١. مهيب النواتي، حماس من الداخل، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط٤، ٢٠٠٢)، ص٤١.
٢٢. ناجي شراب، فتح وآليات صنع القرار، موقع الجزيرة الإلكتروني، المعرفة، ٢٠٠٦/٦/٢٩، على الرابط الإلكتروني الآتي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2b36299f-3e6c-427f-ba03-21cf060f3899
٢٣. محمد شهيل يوسف أحمد، حركة فتح وأثرها في التنمية السياسية (١٩٩٣ – ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة(رام الله: جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٧)، ص٨٤.
٢٤. جميل هلال، التنظيمات والأحزاب الفلسطينية، مرجع سابق، ص٣٢.
٢٥. صالح النعامي، حماس: من يتخذ القرار؟، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10321، 2 مارس 2007 .

٢٦. وحيد عبد المجيد، أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨)، ص٢٤٥.
٢٧. انظر: المادة (١٤)، النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص٨.
٢٨. يشترط في مرشح عضوية المجلس الثوري أن يكون قد انقضى على عضويته خمسة عشر عاماً دون انقطاع، وأن لا تقل درجته التنظيمية عن عضو لجنة إقليم أو ما يعادلها في القوات والأجهزة الحركية، بينما مرشح المركزية يشترط على عضويته العاملة عشرين عاماً على الأقل وحصوله على ٢٥% من عدد أصوات المقترعين في المؤتمر. **انظر:** مادة (١٩)، ومادة (٣٩)، النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص ١٠، وص١٤.
٢٩. **ورد في اللائحة الداخلية للانتخابات ما نصه**: "لا يجوز الترشح للمناصب في جميع مراحل العملية الانتخابية، ولا يجوز عمل دعاية انتخابية"، انظر: يوسف رزقة، الرؤية السياسية لحماس، مرجع سابق، ص75. نقلاً عن النظام الداخلي لحماس، ملحق: اللائحة الانتخابية – أحكام عامة 12، ص 59.
٣٠. لاري دايموند، مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة، (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤)، ص٢٢.
٣١. هاني المصري، قراءة في نتائج المؤتمر السادس، جريدة الأيام الفلسطينية، نشر بتاريخ 18 آب/ أغسطس 2009.
٣٢. سعد الدين إبراهيم (وآخرون)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: بحوث ومناقشات في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٧)، ص١٢١.
٣٣. علي خليفة الكواري (وآخرون)، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص٥٩.
٣٤. وحيد عبد المجيد، أزمة الديمقراطية، مرجع سابق، ص٣١
٣٥. المرجع السابق، ص٢٢٦.
٣٦. المادة (٣٨)، والمادة (٤٠)النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص ١٤-١٥.
٣٧. خالد مشعل في حوار مع صحيفة الحياة الفلسطينية، الحلقة الثالثة في ٢٠٠٣/١٢/٦.
٣٨. "تأخذ حماس بمبدأ تداول السلطة على مستوى التنظيم حيث تحدد اللوائح للأمير دورتين متتاليتين، لكل دورة أربع سنوات"، **انظر**: يوسف رزقة، الرؤية السياسية لحماس، مرجع سابق، ص80.

٣٩. انظر: بيان صادر عن حماس، صحيفة الرسالة في 21 يناير 2012.

٤٠. **انظر:** حوار مع خليل الحية، صحيفة الرسالة، 8 أبريل 2013، انظر أيضاً: الأخبار، على موقع الجزيرة الالكتروني يوم ٢ أبريل ٢٠١٣ على الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/4/1/%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%85%D8%B4%D8%B9%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A7-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3

٤١. تنص المادة(٤٠) على أن "اللجنة المركزية للحركة تنتخب في أول اجتماع لها ومن بين أعضائها نائب الرئيس إضافة إلى أمين السر ونائبه". وتنص المادة (٤٢) على أن "نائب رئيس الحركة يتولى مهام رئاسة الحركة في حال غيابه وأي مهام تكلفه بها اللجنة المركزية إضافة إلى رئاسة هيئة التعبئة والتنظيم والإشراف على المفوضيات الأخرى ومهمة إصدار التعاميم الداخلية". **انظر:** المادة(٤٠) و (٤١) من النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص ١٤-١٥.

٤٢. عصام عدوان، فتح ١٩٦٩–١٩٨٣، مرجع سابق، ص ٥٠.

٤٣. محسن محمد صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٣٩٢.

٤٤. الجدول من إعداد الباحث بناء على معلومات متفرقة من:

- عصام عدوان، فتح ١٩٦٩–١٩٨٣، مرجع سابق، ص ٥٠.

- محسن محمد صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٣٩٢.

- وثائق وبيانات ومحاضر اجتماعات متفرقة خاصة بالمؤتمر السادس لحركة فتح، في الفترة ما بين ٤-٢٠٠٩/٨/١١.

٤٥. تصريح لموسي أبو مرزوق، صحيفة الحياة الجديدة، العدد٥٩٤٣، ١٩أيار/مايو ٢٠١٢